مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 - جوان 2021

أثر التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة على التنمية البشرية بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020

The Impact of Economic and Political Empowerment of Women on Human Development in Algeria, a Standard Study for the Period 1990-2020

بن يخلف زهرة

[1]جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، benikhlef_z@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 **تاريخ القبول: 2021/06/08**

ملخص:

يهدف البحث إلى تقصي العلاقة بين تمكين المرأة (اقتصاديا وسياسيا) و مستوى التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ولهذا الغرض تم استخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا OLS، الذي تمت معالجته الإحصائية عن طريق برنامج eviews10.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع الإشارة إلى العلاقة العكسية بين التمثيل البرلماني للمرأة والتنمية البشرية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، المرأة، التمكين، المربعات الصغرى.

تصنيف JEL:O150،C300

Abstract:

The research aims to investigate the relationship between the empowerment of women (economically and politically) and the level of human development in Algeria during the period (1990-2020). For this purpose, the OLS model was used, which was statistically handled by the eviews10 program.

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the variables, with reference to the inverse relationship between the parliamentary representation of women and human development in Algeria.

Key words: human development, women, empowerment, least squares

Jel Classification Codes : O150،C300

1.مقدمة

لطالما اهتم العالم بتنمية المجتمعات سعيا منه لتحقيق رفاهية شعوبها ، ولهذا الغرض كان التوجه السائد الاهتمام بتجميع الوسائل المادية والمالية وفق المنطق اللبرالي الذي ساد العالم ،ولكن سرعان ما تفطن الجميع إلى أن إغفال العنصر البشري كركيزة محورية في التنمية هو سبب الإخفاقات التي طالت النموذج الحر، فاتجه العالم بعد فترة التسعينات إلى توسيع دائرة الاهتمام بالبشر كونهم غاية التنمية ووسيلتها؛ فتوالت الأبحاث والجهود نحو ترقية حقوق الإنسان ،ولعل من بين أبرز تجليات هذا الطرح، حق المرأة كعنصر فاعل في المجتمع والسياسة والاقتصاد، وهكذا تعالت أصوات المنادين بتمكين المرأة في شتى الميادين لتنال فرصتها في إبراز قدراتها الكامنة ،فكان أن تطور معدل مشاركة المرأة وولوجها مجالات لم تقتحمها قبلا.

بالنسبة للجزائر، لم تخرج عن المألوف، وسايرت النسق العالمي في تمكين المرأة ولو بشكل متأخر نسبيا، وذلك خصوصا بفعل الاتفاقيات الدولية الملزمة لها كما جميع دول العالم وكذا الانفتاح العالمي الذي زاد الضغط نحو هذا الاتجاه حيث ارتفع معدل النساء العاملات، حتى في بعض المناصب الحساسة، وزادت نسبة التمثيل البرلماني، وفي الجهة المقابلة لوحظ تنامي مؤشرات التنمية البشرية بالجزائر التي باتت تتصدر الدول المغاربية سنتي 2019 و2020 على التوالي، حيث احتلت صنفت في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية.

توافقا مع ما تقدم نلاحظ تناغم تطور التمكين النسوي وتطور مؤشرات التنمية البشرية ببلدنا وهو ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة التنمية البشرية بالجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية صغنا فرضيات تعتبر إجابة مبدئية نستهدف التحقق منها عن طريق الدراسة القياسية.

الفرضيات:

-يوجد تأثير إيجابي لتمكين المرأة اقتصاديا على مستوى التنمية البشرية بالجزائر

-يوجد تأثير إيجابي لتمكين المرأة سياسيا على مستوى التنمية البشرية بالجزائر

أهداف البحث:

-تقديم رؤية واقعية لأثر تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في مستوى التنمية البشرية بالجزائر.

-توصيف الظاهرة كميا ومن ثم التوصل لنمذجة قياسية للتأكد من الافتراضات النظرية

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهميته من كونه يركز على شريحة مهمة هي المرأة ،التي تعاظم دورها عبر الزمن لتكتسح آفاقا وعوالم لم تكن متاحة لها من قبل ،وبهذا زاد الاهتمام بمتطلبات المرأة لتمكينها من القيام بالأدوار الجديدة التي أوكلت إليها .ولا يقل المتغير الأساسي الثاني في البحث والمتمثل في التنمية البشرية أهمية عن المرأة ،ذلك أن التنمية البشرية تركز على العنصر البشري غاية ووسيلة في نفس الوقت ،وبدمج المتغيرين ومحاولة تقصي أثر تمكين المرأة خاصة في البعدين السياسي والاقتصادي على التنمية البشرية يفتح جدل علمي هادف يكشف مدى مساهمة مرافقة ودعم وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في الرقي بالمجتمع وهي الأهمية الأساسية للبحث.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك أولا من خلال الوصف النظري لمتغيرات الدراسة (التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة ،و التنمية البشرية) للإحاطة بمختلف أبعادها وإدراك جدواها في البحث ، ثم من خلال الو صف الكمي وتحليل النتائج ، وذلك بالاعتماد على الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2020) بأسلوب المربعات الصغرى المصححة كليا لإيجاد نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المتغيرات ،أين تمت المعالجة الإحصائية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eview10 لاختبار صلاحية النموذج من خلال عديد الاختبارات كاستقرارية السلاسل الزمنية واختبار جوهانسون للتكامل المشترك: ودراسة استقرارية البواقي السلسلة، ومعامل التحديد إلى جانب عديد المخرجات الأخرى التي لم نقحمها جميعا في البحث حتى لا نحيد عن مقصده الأساسي المتمثل في التحليل الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

1-دراسة عائشة بورغدة بعنوان "المرأة الجزائرية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي "هدفت الدراسة للتدليل على أهمية ارتباط مسألة تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين بالقضايا التنموية، ولهذا الغرض سعت إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما مكانة المرأة في التشريع الوطني؟ وكيف يتم إدماج المرأة في العملية التنموية، وكيف يفعل موضوع تمكين المرأة من خلال البرامج والاستراتيجيات الوطنية؟ وما هي الفئة النسائية التي تستهدفها هذه المشروعات؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدت

الباحثة على مسح تضمن تحليل 98 مشروعا ذو طابع اجتماعي، وقد توصلت إلى أن البرامج الحكومية واستراتيجياتها المتعلقة بالمرأة قد ركزت على تثمين مساهمة المرأة في التنمية، وتطوير قدراتها وتعزيز تواجدها في المجتمع على كل الأصعدة، ويتضح هذا من خلال تنوع البرامج التي سمحت بإحداث تغيير إيجابي لدور المرأة.

2-دراسة بن رحو بن علام سهام بعنوان "التمكين السياسي للمرأة الجزائرية :دراسة في الأطر النظرية والميدانية" وقد استفاضت الدراسة في بدايتها بالأطر المعرفية والمنهجية حول الموضوع، لتدعم بدراسة ميدانية متمثلة في استبيان كتابي ضم 32 سؤالا عن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتمكينها سياسيا على ضوء توجهات الهيئة الناخبة في الجزائر (باختلاف نوعها من ذكر وأنثى ومن مختلف الفئات العمرية، والمهنية والتعليمية) وذلك خلال الفترة أكتوبر 2014-أكتوبر 2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود عوائق تعطل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية أكثر من الرجل، وتتنوع هذه العوائق بين التنظيمية البنيوية المتوارثة في السلوكيات والذهنيات للفاعلين السياسيين وعلى هذا الأساس دعت إلى ضرورة دعم المرأة سياسيا من المجتمع المدني والإعلام خصوصا لتتمكن من تبوء المناصب الريادية في السياسة والتي تمكنها من تفعيل دورها الرقابي ورصد التنفيذ والمتابعة لسد فجوة سن القوانين وتنفيذها.

3- دراسة " المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي "والتي هدفت إلى تحليل العوامل الاجتماعية والذاتية التي تحدد إستراتيجيات وسلوكيات المرأة المقاولة، وكذا المتغيرات المفسرة لهذا التحول في عالم الشغل. ولهذا الغرض اعتمدت على استبيان كتابي يخص النساء المقاولات في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، وعددهن 120 مقاولة ، خلال سنة 2007.وقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع وإن كان تقليديا في كثير من الأحيان إلا أنه يتقبل في نهاية الأمر عمل المرأة كمقاولة وأن الاستقلالية التي تبحث عنها المرأة هي استقلالية معنوية، موجهة لمساعدة الآخرين سواء العائلة أو المجتمع، فبإنشائها لمؤسساتها تساعد المجتمع للحصول على مواد ذات جودة وبأسعار معقولة وأحيانا تلجأ لتخفيض السعر لمساعدة الآخرين ، وبالتالي تحصل على رضا نفسها وسعادتها.

القيمة المضافة للبحث: تتمثل في اعتماده الدراسة القياسية، والتحليل وفقا لمؤشرات عالمية وهو ما يجعله متفردا حيث لم يسبق تناول هذا الموضوع تحديدا وفقا لهذا المنهج، وإنما اعتمدت أغلب

الدراسات السابقة حسب المسح الأدبي الذي أجريناه أثناء إعداد البحث على المنهجين القانوني والاجتماعي من خلال الوصف النظري والتحليل الاستنباطي عن طريق المنطق الاجتماعي والقانوني باستخدام المصادر الرسمية المحلية في الغالب

2. التأصيل النظري لمتغيرات البحث:

1.2 مفهوم التنمية البشرية:

أولا: ظهور المفهوم:

كثيرا ما ارتبط مفهوم رفاهية الإنسان والمجتمع بالعنصر المادي ،وهو ما وجه الفكر الإنساني نحو الاهتمام بالموارد المادية والمالية والتكنلوجية لرفع مستويات النمو الاقتصادي، غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية.

وعلى هذا الأساس يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما حديثا نسبيا ظهر مع بداية التسعينات حيث أنه وبعد منتصف الثمانينات ومع إخفاقات برامج التكيف الهيكلي الم طبق ة من صندوق النقد الدولي والتي أهملت إلى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية. ازداد الاهتمام بإدخال تنمية الموارد البشرية ضمن استراتيجيات التنمية البشرية المعاملة. وبهذا حظي مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي، فقد دعت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إجراء الأبحاث التنموية حول مواضيع الموارد البشرية ودورها في التنمية كما ورد في أحد هذه التقارير توصية تدعو إلى إصدار تقرير دوري حول حالة الوضع البشري يغطي تغير الواقع البشري في كافة أرجاء العالم. وفي تقرير للجمعية العامة صدر عام 1988 ورد انه "... من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية وتؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى". (القصيفي، 1995، صفحة 86)

ليتمخض عن هذا أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 الذي جاء كدراسة مستقلة مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم ناقشت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكرة إصدار تقارير التنمية الوطنية مع حكومات البلدان التي تتعاون معها فوجدت اهتماماً حقيقياً بذلك. وفي عام 1992 نشرت أربعة تقارير للتنمية البشرية الوطنية عن أربعة دول وفي عام 1994 نشرت ثمان

دول اخرى تقاريرها وبعد سنتين اخرى ازداد عدد التقارير لدول المختلفة إلى 20 تقرير وبحلول عام 2000 فأن هناك نحو 138 دولة تنشر تقاريرها عن التنمية البشرية

ثانيا: تعريف التنمية البشرية

بفعل تنامي الاهتمام العالمي بالمفهوم ظهرت عديد التعاريف التي تناولته من جوانب وأبعاد مختلفة والتي نكتفي فيما يلي بإدراج التعريف الموالي حسب غاية البحث.

-التنمية البشرية هي "عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها، من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة والتغذية؛ أما من جانب الاستفادة منها معناه استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والمشاركة في الشؤون الاجتماعية، السياسية و الثقافية، أين يعتبر الإنسان محور عملية التنمية فهو وسيلتها و هدفها (بوطاحون، ادارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، 2000، صفحة 159)

من التعريف نجد أن التنمية البشرية مكونة من شطرين :الأول هو إنتاجية العمل والثاني سياسي اجتماعي يتمثل بتوفير جميع الاحتياجات من غراء و ملبس، و مسكن و اكتساب للمعارف والرعاية الصحية والحرية السياسية (الدعمة، 2002، صفحة 16)

ولأن الجزائر هي واحدة من هذه الدول تسعى إلى تحقيق التنمية، فإنها سعت مثل غيرها إلى انتهاج مفهوم التنمية البشرية، ولقد حققت في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في مستوى هذه التنمية ويظهر هذا من خلال مؤشر التنمية البشرية العالمي الذي سنعتمده في الدراسة.

1.2 مفهوم تمكين المرأة في عالمي الشغل والسياسة:

أولا: مفهوم تمكين المرأة

يقصد بالتمكين رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع ينتهي به التمييز والعنف ضد المرأة و اللامساواة في العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوى بين المرأة والرجل (بن يزة، 2010) ، أما في معناه العام فهو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى ،وفي هذا السياق كثيرا ما يرتبط التمكين مع الفئات المهمشة كالنساء والفقراء الذين لديهم حظوظا أقل للتعليم، والخدمات الطبية، والصرف الصحي، والمنافع الأخرى، إذ إن النساء أقل تمكينا من الرجال في جميع هذه المجالات. والجدير بالذكر أن مجالات تمكين المرأة تشمل نواحي كثيرة مثل تمكين المرأة في التعليم، وفي المعلومات، والوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي،

والقانوني، والصحي، وفي عملية اتخاذ القرار والمعنى الظاهري للتمكين هو: أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية، إلا أن المعنى الشامل للتمكين يتضمن عملية تتحدى المرأة من خلالها المعايير، والثقافة الموجودة في مجتمعها، لتحسين وضعها وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية بين تمكين المرأة والتنمية، إذ ترتبط فكرة تمكين المرأة بما يسمى ب: "مفهوم رأس المال الاجتماعي" (Swain, 2008)

ونخلص إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير في جوانب كثيرة من مجالات تمكين المرأة، لا سيما في جانبي التعليم والصحة، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة، لإتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة، يركز على الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للتمكين؛ إذ تحتاج المرأة إلى أن تتاح لها فرص الحصول على التعليم، والتدريب، والتكنولوجيا، والوصول إلى الخدمات المالية والرسمية، ومن هنا انبثق تعريف البنك الدولي الذي يعتبر" إن تمكين المرأة هو تعزيز السلطة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة لامتلاك المزيد من الأصول والقدرات ما يمكنها من عمل الاختيارات، لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة" (شملاوي و الحيط سقف، 2019)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تمكين المرأة اقتصاديا من خلال ولوج عالم الشغل وسياسيا من خلال تواجدها البرلماني يمثل التوجه الأكثر ترسيخا لدى الساسة، المفكرين وصناع القرار.

ثانيا: أسباب تطور حاجة المرأة للتمكين في عالم الشغل:

-**تطور الرؤية للتقسيم الجنسي للعمل:** إن تقسيم العمل بين الأفراد يساهم في ديناميكية المجتمع، ذلك أن" القوة الاجتماعية مستمدة في حقيقتها من تضامن الأفراد و اتحادهم، و مشاركتهم في العمل، وتوزيع الوظائف فيما بينهم" (بو طاحون، دون سنة، صفحة 46)

ولعل أبرز محاور الحديث عن تقسيم العمل في عالمنا المعاصر هو التقسيم الجنسي للعمل هذا الموضوع الذي برز بقوة في الآونة الأخيرة ، خاصة مع تنوع و اختلاف النشاطات والدخول الكبير و المكثف للنساء في مجال العمل ، فبرزن في مجلات و مهن معينة على حساب مجالات و مهن أخرى ،هذا التقسيم الذي يعتبره بعض الباحثين تقسيما طبيعيا حيث يرجع، للفوارق الجسدية التي تعود إلى الفوارق البيولوجية المكونة لكل منهما فتحدد قدرات كل واحد في القيام بعمل دون عمل أخر وهناك من يرى أن تقسيم العمل بين الجنسين هو شكل غير طبيعي كما يراه دوركايم، لأنه قائم

على تقسيم غير عادل وغير منصف بين الأفراد و الوظائف، أما من الناحية العملية فيراه الاقتصاديون أنه إهدار للكفاءات والإمكانيات، فالمرأة تعتبر نصف اليد الناشطة في المجتمع، هذه اليد يجب استغلالها من أجل رفع التنمية الاقتصادية للمجتمعات عن طريق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، ومن خلال الفرص المتاحة في سوق العمل و التوظيف، فجمود المرأة يعتبر عبء على المجتمع لأنها ستكون قوة مستهلكة للإنتاج فقط دون إنتاجية ملموسة. (عدمان، 2008/2007)

-**دور التغيير الاجتماعي في دخول المرأة عالم الشغل:** يعتبر التغير من أهم العوامل المساعدة لدخول المرأة عالم الشغل فهو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد والمجتمعات، وللتغير مصادر عديدة" الشاشة، الاقتصاد، التكنولوجية، الإيديولوجية، المنافسة، الصراع العوامل الإنسانية (بوطاحون، 1997، صفحة 111)" ، كل هذه العوامل بتفاعلها تساعد بشكل أو بآخر في عملية التغيير ولا يمكن أن نأخذ عامل منفصل عن الآخر كالمسبب الوحيد للظاهرة، ويمكن فيما يلي إظهار أهم العوامل التي كان لها دور فعال في دخول المرأة عالم الشغل.

-**العامل التكنولوجي:** إن التغير التكنولوجي من أهم العوامل التي تؤدي إلى نقلة نوعية في ميدان العمل وطريقة التفكير، ذلك أن " أي تغيير في التكنولوجيا لابد وأن يتبعها تغيير اجتماعي (بوطاحون، 1997، صفحة 113)" ، فالتطور في التصنيع أدى بدخول المرأة ميدان العمل في مجالات مختلفة، فبمساعدة الآلة هي لن تبذل جهدا كبيرا يتطلب قوة وشدة الرجل ، فدخلت في ميدان الصناعة

فتواجدت في المصانع وفي الورشات الإنتاجية، وبعد مرحلة التصنيع جاءت مرحلة المعلومات والاتصال هذه المرحلة التي ظهر فيها الخروج الكبير للمرأة عن طريق تطور وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة للتكنولوجية المنزلية التي ساهمت بدرجة كبيرة في خروج المرأة للعمل حيث تقلصت ساعات العمل المنزلي باختراع أدوات كهرومنزلية كما أنها وفرت طرق الاتصالات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة مما أدى إلى حدوث انتشار ثقافي ترتب عليه انتقال الأفكار الحديثة من مجتمع إلى آخر" (بوطاحون، 1997، صفحة 105)

-**العامل الإيديولوجي:** تعرف الإيديولوجية على أنها " تقديم العلاقات التصويرية للأفراد لظروفهم الحقيقية للوجود " أي أن الإيديولوجية هي مجموعة من القيم والأفكار التي يتبناها مجموعة من

الأفراد ويحاولون نشرها والدفاع عنها مكونين بذلك حركات، والحركات النسوية التي تؤمن بحرية المرأة تعتبر من بين الإيديولوجيات التي تحمل دوما شعار المساواة بين الجنسين معززة من حظوظ المرأة في العمل وباقي مناحي الحياة

-**العامل الديموغرافي:** نظرا لتطور التكنولوجي الذي يسمح بتحديد النسل و الطب المتطور الذي يحد من نسب الوفيات، هذا التغير الذي يعمل على تقليص عدد أفراد الأسرة فيقلص من حجمها ويسهل عليها التنقل من مكان إلى آخر للبحث عن عمل، والعدد القليل من الأطفال يسمح للمرأة بالبحث عن عمل للحصول على حياة أفضل لها ولأولادها ف" تعتبر كثافة السكان وحجمهم وتركيبهم من العوامل الهامة في إحداث بعض التغييرات الاجتماعية... (الدسوقي، 2004، صفحة 56) "

-**العامل الطبيعي:** وتلعب اختلاف المناطق من قرية إلى مدينة إلى مدينة صناعية دورا هاما في الاختلاف الإيديولوجي وحجم الأسرة وعمل المرأة، ففي المدن الصناعية الكبرى التي تتواجد في البيئة الطبيعية المناسبة للتجارة والتي تحمل خصائص التصنيع، يعرف عمل النساء نسبة مرتفعة نظرا للإيديولوجية التي تحملها والتي تتأثر بالتكنولوجية الموجودة في المجتمع، على عكس القرى التي يكون عمل المرأة فيها محدودا نظرا للإيديولوجية التي تحكمها والانغلاق الذي تعيشه، والتي تحدد عمل المرأة في بعض المهن دون سواها.

-**العامل الاقتصادي القانوني:** وهذا العامل هو عامل أساسي في سن القوانين وتنظيم الاقتصاد، وهو من العوامل الأساسية التي أحدثت التغير لدخول المرأة عالم الشغل، فبوجود قوانين تحمي المرأة العاملة و قوانين الأمومة و الطفولة التي سمحت بإعطاء حق للمرأة العاملة لأخذ عطلة مدفوعة الأجرة، تشجعت المرأة على الدخول في ميدان الشغل والبقاء فيه لإحساسها بوجود قوانين تحميها.

ثالثا: التمكين السياسي للمرأة:

نجد أن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم "تعزيز القدرات". ويقاس التمكين من خلال ثلاث نواحٍ أساسية، هي: المشاركة السياسية للمرأة، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية (هيئة التخطيط، 2005، صفحة 32) ومن هذا المنظور فإن المشاركة السياسية للمرأة تعد إحدى الثلاث نواح الأساسية في مفهوم التمكين. فالتمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة

للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلّها والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله .أو بشكل آخر المقصود بالتمكين السياسي للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ إن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة في السياسية وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان (الأمم المتحدة، 2002، صفحة 26)

وتجدر الإشارة إلى انه في حقيقة الأمر أن مناقشة دور المرأة وحقها في الأمور السياسية المعاصرة من انتخاب، أو ترشيح، أو غيره، لم تلق حقها، وبحاجة إلى المزيد من البحث والاجتهاد الواعي. وفي تقرير الفجوة الجندرية فإن التمكين السياسي هو مؤشر عام، ينضوي تحته بعض المؤشرات الفرعية، مثل عدد النساء في البرلمان نسبة إلى الرجال وعدد النساء في المناصب الوزارية، والسنوات التي قضتها النساء في الحكم (Forum، 2006-2015)

3.الدراسة القياسية

1.3الطريقة والأدوات:

تنطلق هذه الدراسة من تجميع سلسلة إحصائيات حول المتغيرات الأساسية للبحث ومن ثم محاولة بناء نموذج رياضي يحاكي بينها عن طريق معالجتها إحصائيا؛ أين سيتم تقدير معلمات النموذج المقترح بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتي تستند على إيجاد أقل قيمة لمربعات الأخطاء (Alexander, 1998, p. 13)

وقد اعتمد البحث على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باعتباره من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل

للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث. ولهذا الغرض استخدمنا بعض الأدوات والاختبارات القياسية والإحصائية، والتي اكتفينا بعرض أهمها حسب غاية البحث (اختبارات استقرارية المتغيرات، التكامل المشترك، واستقرارية بواقي السلسلة) وذلك بالاعتماد على برنامج eviews 10، ومن ثم وصياغة النموذج خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات الطويلة الأجل، بحيث تعتبر هذه الطريقة إحدى أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات، بافتراض أن السلاسل الزمنية عند مستوى وحتى تصبح ساكنة نأخذ الفرق الأول، ويتم تقدير علاقات التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا وبناء عليه يتم تقدير النموذج القياسي حيث كل المتغيرات المكونة للنموذج هي متكاملة من الرتبة الأولى.

2.3 متغيرات الدراسة:

أولا: وصف متغيرات الدراسة

(Y)المتغير التابع: التنمية البشرية، والتي اخترنا أن نعبر عنها في هذا البحث (لأغراض الدراسة القياسية) من خلال مؤشر التنمية البشرية العالميIDH وهو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة منذ 1990يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم .وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 ،والذي تحصلنا عليه من الموقع الرسمي لأطلس بيانات العالم

وفقا للمصدر المشار إليه: هو مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية – حياة طويلة وصحية، والمعرفة ومستوى معيشي لائق. 1 = الأكثر تطوراً.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في متغيران أساسيان حسب موضوع البحث

(X1): المتغير المستقل الأول هو التمكين الاقتصادي للمرأة والتي اخترنا أن نعبر عنها في هذا البحث (لأغراض الدراسة القياسية) من خلال مؤشر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة والذي تحصلنا عليه من الموقع الرسمي للبنك العالمي في حين أن المصدر الأصلي يعود منظمة العمل الدولية ، قاعدة بيانات ILOSTAT تم استرداد البيانات في 29 يناير 2021 مع الإشارة إلى أن قيمة المؤشر لسنة 2020 هي قيمة تقديرية افتراضية ،لعدم توفر الإحصائيات حول هذه السنة .

وفقا للمصدر المشار إليه: معدل المشاركة في القوى العاملة هو نسبة السكان من عمر 15 عاماً فأكبر النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

(X2): المتغير المستقل الثاني هو التمكين السياسي للمرأة والتي اخترنا أن نعبر عنها في هذا البحث من خلال مؤشر نسبة مقاعد النساء في البرلمان ،والذي تحصلنا على إحصائياته من الموقع الرسمي للبنك العالمي في حين أن المصدر الأصلي يعود الإتحاد البرلماني الدولي.مع الإشارة إلى أن القيم من 1990 إلى 1997 هي قيم تقديرية افترضنا أنها ثابتة ،لعدم توفر الإحصائيات .

وفقا للمصدر المشار إليه: المرأة في البرلمان هي النسبة المئوية لمقاعد المجلس الأوحد أو النيابي التي تشغلها المرأة

ثانيا: أسس اختيار متغيرات الدراسة

-ضبط سلسلة زمنية تفي بأغراض الدراسة: مؤشر لتقصي العلاقة طويلة الأجل بين تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وبين التنمية البشرية، احتجنا لمدى زمني طويل نسبيا ولذلك استهدف االفترة (1990- 2020)، التي وفرت لنا 31 مشاهدة عن كل متغير.

-الاعتماد على مصادر معروفة وموثوقة نسبيا: وهو ما توفره الإحصاءات العالمية من خلال كبريات المؤسسات العالمية التي تستقي بياناتها من مصادر متخصصة في بحثنا هذا اعتمدنا على البنك العالمي وأطلس بيانات العالم اللذان استقيا البيانات الموجودة في البحث من منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي وهي هيئات ناشطة ومتخصصة ما يعطي الإحصائيات نوعا من المصداقية والموضوعية.

- اختيار المتغيرات على أساس توحيد وحدات ومصدر الإحصائيات: اعتمدنا في اختيار المتغيرات أن تكون متسقة من حيث الوحدة وهو ما يسهل معالجتها إحصائيا كونها تصبح أكثر قدرة على التفسير، ولهذا اعتمدنا المتغيرات المرتبطة بالنسب أو المؤشرات .ضف إلى ذلك أننا اعتمدنا على مصدر واحد لجمع إحصائيات المغيرات المستقلة وهو الموقع الرسمي للبنك العالمي.

-تكريس تخصص ورؤية الباحثة حول الموضوع: تم اختيار المتغيرات على أساس المنطق والعقلانية الاقتصادية التي تفضي إلى التحديد الدقيق لهدف البحث ومن ثم جمع بيانات تحاكي هذا الهدف دون إسهاب في معطيات قد تكون مهمة للموضوع في المجمل ولكنها لا تصب في جوهر وهدف البحث وعلى هذا الأساس اكتفينا بمتغير تابع يفسره متغيرين فقط توافقا مع الهدف المحدد.

ثالثا: تطور متغيرات الدراسة

الجدول1: السلسلة الزمنية لتطور متغيرات الدراسة

السنة	X2	X1	Y	السنة	X2	X1	Y
1990	3.16	11.56	0.57	2006	7.71	13.13	0.7
1991	3.16	11.58	0.58	2007	7.71	13.45	0.7
1992	3.16	11.62	0.58	2008	7.71	13.81	0.71
1993	3.16	11.66	0.59	2009	7.71	14.20	0.72
1994	3.16	11.72	0.59	2010	7.71	14.37	0.73
1995	3.16	11.80	0.60	2011	7.97	15.23	0.73
1996	3.16	11.87	0.61	2012	31.60	16.15	0.73
1997	3.16	11.82	0.62	2013	31.60	16.87	0.74
1998	3.16	11.80	0.63	2014	31.60	15.33	0.74
1999	3.42	11.83	0.64	2015	31.60	16.06	0.74
2000	3.42	11.90	0.65	2016	31.60	16.80	0.74
2001	6.17	12.01	0.66	2017	25.76	17.56	0.75
2002	6.17	12.16	0.67	2018	25.76	17.28	0.75
2003	6.17	12.36	0.68	2019	25.76	17.01	0.75
2004	6.17	12.58	0.69	2020	25.76	17.10	0.75
2005	6.17	12.84	0.69				

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الروابط التشعبية للمواقع الرسمية:

الموقع الرسمي للبنك العالميhttps://data.albankaldawli.org

الموقع الرسمي لأطلس بيانات العالم https://ar.knoema.com

2.3 مراحل بناء نموذج الدراسة:

أولا :الشكل الرياضي للنموذج

بعد تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع البيانات الخاصة بكل متغير، تم تحديد الشكل الرياضي كما يلي:

$$Y = f(X1, X2)$$

$$Y = B_0 + B_1X1 + B_2X2$$

B_0 : المعلمة الثابتة وهي تمثل قيمة المتغير التابع في حال انعدام المتغيرات المستقلة.

B_1. B_2: تمثل معلمات النموذج وهي تمثل قيمة ميل خط الانحدار.

ثانيا:اختبار جودة النموذج من خلال استقرارية السلاسل الزمنية

ويسمى هذا الاختبار أيضا باختبار جذر الوحدة حيث يحاول قياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) باستخدام اختبار (PP)Perron- Philips لمختلف المستويات حيث أنه[1] :

-إذا كان الاحتمال أكبر من 5% فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.

-إذا كان الاحتمال أصغر من 5% فإن السلسلة الزمنية مستقرة، ولايوجد بها جذر أحادي.

الجدول 2: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

Variable	ADF test		PP test	
	Level	1erdéfference	Level	1erdéffirence
X_1	0.9596	0.0000	0.9942	0.0029
X_2	0.7830	0.0000	0.7830	0.0000
Y	0.1241	0.0000	0.1241	0.0000

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج eviews 10

نلاحظ من الجدول أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستو Level ، كون القيم أكبر 5% ،لهذا قمنا بتطبيق الفروقات من الدرجة الأولى والتي كانت قيمها أقل من القيمة 5% وبهذا نخلص إلى أن السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج مستقرة .فعلا يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة وذلك بدلالة

[1] زناسني سمية ،بلهادف عفاف (2020) ، "أثر الانفتاح التجاري على استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات : دراسة قياسية لحالة الجزائر" ،مجلة دفاتر MECAS ، المجلد 16 العدد 2 ،ص350-361

القيمة الإحصائية المقدرة (المحسوبة) تفوق تلك الحرجة (الجدولية) لكل المستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختبار PP-ADF.

وبما أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول فإنها متكاملة من الدرجة الأولى، هنا نقوم باختبار التكامل المشترك.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسون)

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة عند المستوى ولكنها ساكنة عند الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة.

وقد اعتمدنا في دراستنا على اختبار جوهانسون. لأنه يتفوق هذا الاختبار على اختبار أنجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك فريدا، أي يتحقق تكامل مشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد. فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.

الجدول 3: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Trend assumption:Lineardeterministic trend
Series: Y X2 X1
Lagsinterval (in first differences): 1 to 1

UnrestrictedCointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.545808	33.96278	29.79707	0.0156
Atmost 1	0.205886	11.07497	15.49471	0.2069
Atmost 2 *	0.140468	4.389643	3.841466	0.0362

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesisat the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: نتائج مستخرجة من Eview10

من خلال الجدول أعلاه يتضح، أن $trace$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5٪ وبالتالي نقبل الفرضية H1 أي وجود علاقة تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r=1 عند مستوى معنوية 5٪ مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنه لا تبتعد كثيرا عن بعضهما البعض في المدى الطويل.

رابعا: اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأمد (دراسة استقرارية البواقي)

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير وعلينا أن نتأكد من أن هذه الأخيرة مستقرة، ولهذا الغرض قمنا بفحص بواقي المعادلة المقدرة وفي الأخير استخلصنا اختباري ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها.

الجدول 4 :دراسة استقرارية بواقي السلسلة

Variable	ADF		PP test	
	Level	1est déférence	Level	1 est déférence
Résidu	0.0005	0.0000	**0.0001**	0.0000

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج eviews 10

حسب النتائج المحصل عليها فإن البواقي للسلسلة الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 5٪ وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا التي اعتمدناها في هذا البحث لأنها تبرز وجود تكامل التكامل المشترك.

3.3 الصيغة النهائية للنموذج وتفسير النتائج

أولا: الصيغة النهائية للنموذج

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات الطويلة الأجل، بحيث تعتبر هذه الطريقة إحدى أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات، بافتراض أن السلاسل الزمنية عند مستوى وحتى تصبح ساكنة نأخذ الفرق الأول، ويتم تقدير علاقات التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا وبناء عليه يتم تقدير النموذج القياسي حيث كل المتغيرات المكونة للنموذج هي متكاملة من الرتبة الأولى.

الجدول 5: يوضح معلمات نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا

DependentVariable: Y
Method: Least Squares
Date: 04/29/21 Time: 00:54
Sample: 1990 2020
Includedobservations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.031426	0.006044	5.199180	0.0000
X2	-0.001288	0.001155	-1.115790	0.2740
C	0.262609	0.070687	3.715105	0.0009

R-squared	0.790109	Meandependent var	0.678387
Adjusted R-squared	0.775117	S.D. dependent var	0.061541
S.E. of regression	0.029184	Akaike info criterion	-4.138631
Sumsquaredresid	0.023848	Schwarz criterion	-3.999858
Log likelihood	67.14878	Hannan-Quinn criter.	-4.093395
F-statistic	52.70135	Durbin-Watson stat	0.249037
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج مستخرجة من eviews 10.

على ضوء النتائج التي يوضحها الجدول 05 نستنتج المعادلة الممثلة للنموذج على الشكل التالي:

$$Y=0.031425973796\times X1 -0.0012881808877\times X2 +0.262609209828$$

ثانيا: تأكيد نتائج الدراسة إحصائيا

تجنبا للإطالة سنكتفي بعرض النتائج الأكثر أهمية حسب غاية البحث في شكل نقط:

-يقدر معامل التحديد بـ $R= 0.79$ وهذا يعني أن للنموذج قدرة تفسيرية قوية نوعا ما أي أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 79٪ أما الباقي 21٪ تفسر عوامل أخرى غير مدرجة

في النموذج هذه النسبة تبين وجود علاقة بين المتغيرات المفسَّرة والمتغيرات المفسِّرة، معامل الثبات إيجابي هند مستوى معنوية 5٪.

-أشارت نتائج الاختبار إلى عدم وجود جذر الوحدة لجميع المتغيرات إلا بعد أخذ الفرق الأول ما يعني إمكانية تقدير معلمات النموذج المقترح عن طريق المربعات الصغرى المصححة كليا وأن نتائج هذه الطريقة حقيقية، ولكن إن عدم وجود جذر الوحدة يشير إلى استقرار المتغيرات.

-نلاحظ حسب اختبار التكامل المشترك وجود درجة الاستقرارية الزمنية بين بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج، ما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة من نفس الدرجة، يعني أن هناك علاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، كما أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الأمر الذي يؤكد وجود تكامل نسبي بين تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا ومستوى التنمية البشرية بالجزائر.

4.تحليل النتائج:

- B_0هي القيمة الثابتة أو القيمة المبدئية لمؤشر التنمية البشرية عندما تكون كل قيم المتغيرات المفسرة معدومة وهي تقدر ب 0.262609209828+ ،وتعني أنه حتى بعدم وجود عمالة نسوية أو تمثيل برلماني للمرأة فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية هي**0**.262609209828+

- B_1 =**0**.031425973796+ وهي قيمة تشير إلى أن **ارتفاع** مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة بوحدة واحدة يؤدي **لرفع** مستوى التنمية البشرية ب **0**.031425973796+ والإشارة الموجبة تفيد بالعلاقة الطردية والأثر الموجب بين مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة ومستوى التنمية البشرية .

وتقودنا هذه النتيجة إلى إثبات الفرضية الأولى

- B_2= 0.0012881808877- وهي قيمة تشير إلى أن **ارتفاع** نسبة مقاعد المرأة في البرلمان بوحدة واحدة يؤدي **لخفض** مستوى التنمية البشرية ب **0**.031425973796+ والإشارة السالبة، تفيد بأن العلاقة عكسية والأثر السالب بين نسبة مقاعد النساء في البرلمان و ومستوى التنمية البشرية **وهو ما ينفي الفرضية الثانية للبحث**

من خلال الدراسة القياسية، قمنا بتقدير نموذج متعدد يوضح العلاقة بين تطور التنمية البشرية جهة وتطور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال معدل مشاركة المرأة في العمل وكذا نسبة مقاعد النساء في البرلمان من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

وبعد القيام بتشخيص النموذج من خلال عديد الاختبارات الإحصائية توصلنا إلى أنه ذو جودة إحصائية ولهذا يمكن القول بأن النموذج المقدر مقبول إلى حد ما من الناحية الاقتصادية إلا أنه لا يمكن إصدار حكم نهائي على اتجاه العلاقة القائمة بين المتغيرات المدروسة والتي قادتنا إلى نتائج نسبية كون النموذج اقتصر على متغيرين مفسرين فقط بيد أن هناك متغيرات عديدة يفترض إضافتها للنموذج حتى يكون أكثر موثوقية، هذه المتغيرات التي استبعدناها لعدم توفر الإحصائيات الكافية لأغراض الدراسة عنها.

5.خاتمة:

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع صدور كل تقرير سنوي من تقارير التنمية البشرية، بحيث إن كل تقرير أضاف وأغنى ما سبقه، وتعمق المنهج الأساسي للمفهوم ليشمل أبعاداً عدة هي: التمكين والتعاون والإنصاف والاستدامة والأمن .ويلاحظ أن أحد هذه الأبعاد هو التمكين الذي يعتمد على توسيع قدرات الناس بما يؤدي إلى فتح أبواب الخيارات أمامهم، واتساع دائرة الحرية التي تمهد لانتقاء خيارات محدودة.

وعلى هذا الأساس يتوجب تعديل مفهوم التنمية البشرية بإضافة عنصر المساواة في فرص المشاركة بين المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية والاقتصادي، وفي هذا السياق جاءت نتائج دراستنا كما يلي:

نتائج الدراسة النظرية:

-على الرغم من التقدم الكبير في جوانب كثيرة من مجالات تمكين المرأة، لا سيما في جانبي التعليم والصحة، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة، لاتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة، يركز على الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للتمكين؛ إذ تحتاج المرأة إلى أن تتاح لها فرص الحصول على التعليم، والتدريب، والتكنولوجيا، والوصول إلى الخدمات المالية والرسمية. وهذا حتى تكون مؤثرة بشكل إيجابي على مستويات التنمية البشرية.

-يتأثر التوجه نحو تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا بعوامل متعددة ومتشابكة على شاكلة العامل الاجتماعي، العامل التكنلوجي، العامل الإيديولوجي ،والعامل الطبيعي.

-التمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، وهو موضوع لم يأخذ نصيبه الكافي من الاهتمام على المستوى العالمي

نتائج الدراسة القياسية:

- تم التوصل لبناء نموذج متعدد مقبول إحصائيا يوضح العلاقة التزامنية طويلة الأجل بين تطور التنمية البشرية جهة وتطور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

-بالنظر إلى النتيجة التي أفادتنا بها الدراسة القياسية ،نستطيع القول أن المجتمع الجزائري يعتبر أن تمكين المرأة في ولوج عالم الشغل سيفيد في رفع مستوى التنمية البشرية، فعلا فإن عمل المرأة يوفر لها منافع عديدة ،حيث سيتيح لها الانفتاح أكثر على العالم الخارجي ، والتمتع بهامش من الاستقلالية والاستقرار والشعور بالأمان من خلال ما تتقاضاه من أجر ، من جهة أخرى وبحكم طبيعة المرأة الجزائرية العربية المسلمة ،فإنها ستوجه دخلها للمساعدة في النهوض بأوضاع أسرتها ومساعدة الرجل (أبا، أخا، إبنا أو زوجا) في ترقية الظروف المعيشية ، وهو ما سينعكس إيجابا على مستوى التنمية البشرية .

-أما فيما يتعلق بولوج المرأة عالم السياسة، فقد بينت نتيجة الدراسة أنه يؤثر سلبا على مستوى التنمية البشرية ولعل الأمر عائد لأن المرأة السياسية لديها ارتباطات أكثر، حيث يصير وقت عائلتها أضيق وهو ما يعكس على وظيفتها الأساسية كأم.

بالنسبة للجزائر يعتبر توجه ترقية تمكين المرأة للمساهمة السياسية والاقتصادية من أجل النهوض بالتنمية البشرية تحديا كبيرا ،فرغم تقبل المرأة في عالم الشغل بل وإقحامها فيه بقوة حسب ما أفادت به نتيجة الدراسة القياسية ،لا يزال هناك امتعاض من ولوجها عالم السياسة كما بينته الإشارة السالبة لمعامل العلاقة بين متغيري التمكين البرلماني والتنمية البشرية ،فرغم إن القانون الجزائري يساوي بين المرأة والرجل في كل مجالات العمل بما فيها المجال السياسي، إلا أنه على المستوى التطبيقي نلاحظ ضعف التمثيل النسوي في هذا المجال ، فتواجد النساء يعد محتشم إذا ما قورن بعدد الرجال، فبالرغم من أن القانون يساوي في الحقوق بالنسبة للجنسين في الدخول للمجال السياسي إلا أّن" مشاركة المرأة تواجه مقاومة إجتماعية وسياسية(SAI, 1995) "

6.توصيات البحث:

-تفعيل تمكين المرأة السياسي والاقتصادي بالجزائر بما يتواءم وخصوصيات البلد، وليس طبقا لإملاءات الاتفاقيات الدولية وتقليد النماذج الأخرى، حتى لا نخاطر بالوصول إلى نتائج سلبية.

-تفعيل تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا يجب أن يكون وفق مبدأ العدل والمساوات، وهذا لا يعني المناصفة في اقتسام منا فع المجتمع، وإنما تقاسمها حسب الأهلية والكفاءة والخصائص البيولوجية.

-العمل التوعوي والتحسيسي بدور المرأة في السياسة والاقتصاد، بشكل منطقي لا تتم المغالاة فيه بحقوق خيالية وقد تكون غير مشروعة عرفا أو دينا، ولا انتقاص قيمتها وكرامتها استجابة لعادات وأعراف مستبدة.

6. المراجع:

- Alexander, v. E. (1998). *Regression Analysis for Social Sciences* . Academic Press.
- FatimaZahra SAI) .Aout, 1995 .(les femmes dans les instances législatives et gouvernement en algérie .*femme et developpement* . Oran ،Cread: L'office de la publication universitaire.
- Swain, R. W. (2008). Economic and Non-Economic Factor What Empowers woman. UPPSALA University.
- World Economic Forum .(2015-2006) .*Gender Gap Report, Geneva, Switzerland* http://www3.weforum.org/maintenance/public.htm.
- ابراهيم مراد الدعمة. (2002). *التنمية البشرية والنمو الاقتصادي*. بيروت: دار الفكر الجامعي.
- العربية هيئة التخطيط. (2005). *التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية 2005* ، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة.
- القصيفي جورج. (بلا تاريخ). التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون.
- *الموقع الرسمي للبنك العالمي*https://data.albankaldawli.org..

- برنامج الأمم المتحدة. (2002). *تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 ،خلق فرص للأجيال القادمة، ص 26*. الصندوق العربـي للإنمـاء الاقتصادي والاجتماعي.
- جورج القصيفي. (1995). التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. *التنمية البشرية في الوطن العربي* .
- رقية عدمان. (2008/2007). عدمان رقية المرأة المقاولة و تحديات النسق الإجتماعي . قسم علم الاجتماع،جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبده إبراهيم الدسوقي. (2004). *التغير الإجتماعي و الوعي الطبقي"التحليل النظري"، دار الوفاء ، الإسكندرية، 2004 ،ص 56*. الإسكندرية: دار الوفاء.
- عدلي علي بو طاحون. (دون سنة). *في النظريات الإجتماعية المعاصرة، الإسكندرية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عدلي علي بوطاحون. (2000). *ادارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عدلي علي بوطاحون. (1997). *في التغير الإجتماعي*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عدلي علي بوطاحون. (1997). *في التغيير الاجتماعي*. الإسكندرية : الكتاب الجامعي الحديث.
- عطا حنان شملاوي، و اسماعيل نهيل الحيط سقف. (2019). أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية - والاجتماعية ، 07* (10)، صفحة الإمارات العربية المتحدة.
- يوسف بن يزة. (2010). التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي-دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية ، جامعة باتنة، الجزائر،2010. *رسالة ماجستير* . جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.